



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

الدكتور احمد القهيوي.

المحور الوقائي والعمل الاستباقي

▶ تمارس الهيئة هذا الدور من خلال الاتجاهات والأدوات التالية:

- اولاً: مراقبة مدى تطبيق وزارات ودوائر الدولة لمعايير النزاهة الوطنية.
- ثانياً: القيام بالحملات التوعوية الاعلامية وبشكل مستمر وذلك من خلال استهداف كل فئات المجتمع مثل (الجامعات والمدارس والنوادي) وذلك للتوعية من مخاطر الفساد وآثاره على مختلف النواحي.
- مثال : حملة لمكافحة الوساطة والمحسوبية.
- حملة لمكافحة الرشوة.
- حملة بلغ وهيئة النزاهة تحميك.

- ▶ عدد اللقاءات التوعوية لموظفي الادارة العامة التي قامت بها الهيئة لعام 2022 (127) وهي:
 - ▶ 86 لقاء توعوي.
 - ▶ 13 محاضرة.
 - ▶ 28 رسالة توعوية.
- ▶ عدد اللقاءات التوعوية للمدارس والجامعات (149) وهي:
 - ▶ 122 لقاء.
 - ▶ 27 محاضرة توعوية.

مؤشر النزاهة الوطني

- ▶ أطلقت الهيئة عام 2022 وبالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ومركز الحياة - راصد والوكالة الاسبانية للتعاون مؤشر النزاهة الوطني (NII) والذي يعد المؤشر الاول على مستوى المملكة بوصفه أداة لقياس مستوى امتثال والتزام مؤسسات الادارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية.
- ▶ مؤشر النزاهة الوطني: هو أداة لقياس مدى امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية.
- ▶ يهدف الى ضمان انخراط كافة مؤسسات الإدارة العامة الأردنية في تطبيق معايير النزاهة.
- ▶ يُسهم المؤشر في تحديد الثغرات ومعرفة الفجوات التي قد تتسبب بارتكاب أفعال الفساد في مؤسسات الإدارة العامة.
- ▶ يُعزّز مؤشر النواهة الوطني الثقة بأداء مؤسسات الإدارة العامة ويُسهم في تفعيل القيم والقواعد والسلوكية والارتقاء بجودة الخدمات.

► وترتكز معايير النزاهة الوطنية في خمس معايير رئيسية ينبثق عن كل منها معايير فرعية، وهذه المعايير هي:

1- معيار سيادة القانون.

2- معيار المساءلة والمحاسبة.

3- معيار الشفافية.

4- معيار العدالة والمساواة.

5- معيار الحوكمة الرشيدة.

معيار سيادة القانون

- ▶ ويعني خضوع جميع افراد المجتمع بما فيهم اعضاء الحكومة للقانون (خضوع الجميع افراد أو مؤسسات وسلطات لحكم القانون).
- ▶ أهمية سيادة القانون: هي الضمان الأساسي لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم في أي نظام.
- ▶ المعايير الفرعية:
 - 1- وجود قوانين وانظمة وتعليمات واضحة.
 - 2- تطبيق وانفاذ القانون بعدالة ومساواة على الجميع دون تمييز.
 - 3- مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
 - 4- تطبيق سياسات وإجراءات محاربة الوساطة والمحسوبية.
 - 5- وجود مواد قانونية لضبط الاستثناءات.

معيار المساءلة والمحاسبة

- ▶ المساءلة: تعني الواجب على المسؤولين عن الوظائف الرسمية تقديم تقارير عن سير العمل يتم فيها توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم.
- ▶ المحاسبة: تعني خضوع من يتولون الوظائف العامة للمحاسبة عن اعمالهم نتيجة لمراجعة اعمالهم وقراراتهم.
- ▶ المعايير الفرعية:
 - 1- تحديد الصلاحيات والواجبات.
 - 2- تحديث وتفعيل مدونات السلوك.
 - 3- وجود اجراءات رقابية وتأديبية واضحة ومعلنة.
 - 4- وجود وحدات رقابة داخلية.
 - 5- تقديم المسؤولين اقرارت اشهار الذمة المالية.

معيار الشفافية

- ▶ تعني وضوح آلية إدارة الدولة بما يخص إجراءات تقديم الخدمات والافصاح عن شروط الحصول عليها.
- ▶ وكذلك وضوح القرارات المتعلقة بالسياسة العامة سواء المالية أو حسابات القطاع العام.
- ▶ بمعنى (البيان والوضوح، وخلق بيئة تكون فيها المعلومات متاحة ومفهومة).
- ▶ المعايير الفرعية:
 - 1- توثيق المعلومات وتصنيفها ومنها (القرارات / الاجراءات / النماذج) وفقا لاحكام التشريعات النافذة.
 - 2- العلانية والوضوح.
 - 3- اعتماد النهج التشاركي مع الاطراف ذات العلاقة.
 - 4- اعتماد برامج الحكومة الالكترونية.

معيار العدالة والمساواة

- ▶ ويعني وجوب توحيد المعاملة بين كافة الافراد في المجتمع دون تفرقه ومحاباه لشخص على آخر.
- ▶ العدل: إعطاء كل ذي حق حقه.
- ▶ المساواة: هي معاملة الجميع بشكل متساو دون تمييز.
- ▶ المعايير الفرعية:
 - 1- جودة الخدمة المقدمة.
 - 2- العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الموظفين.
 - 3- تكافؤ الفرص بين موردي السلع والخدمات للمؤسسة.
 - 4- دراسة عدد الشكاوى والتظلمات الواردة والمتعلقة بشؤون الموظفين.

معيار الحوكمة الرشيدة

▶ الحوكمة: مجموعة من المعايير التي تقود المؤسسات لتطبيق أفضل الممارسات الادارية والمالية لتحقيق الفاعلية والكفاءة في النتائج على أسس من مبادئ الشفافية، والمساءلة والمصداقية، والمشاركة، والعدالة وغيرها، بما يؤدي الى تحقيق هذه المؤسسات لمصلحتها العليا التي أنشئت من أجلها. (تعد الحوكمة مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان).

- 1- وجود خطط مستقبلية للعمل.
- 2- تنظيم العمل هيكلياً.
- 3- الرقابة والتقييم بصورة مستمرة.
- 4- الاستخدام الامثل للموارد البشرية.
- 5- وجود اهداف تسعى المؤسسة الى تحقيقها ووفقاً لمدد زمنية محددة.

خطة تنفيذ مؤشر النزاهة الوطني

- ▶ تمت على (3) مراحل هي :
- ▶ الاولى : إطلاق المؤشر وعقد اللقاءات والورش لشرح مضامينه لمؤسسات الادارة العامة.
- ▶ الثانية : جمع البيانات والأدلة والمعززات حول تطبيق مؤسسات الادارة العامة لمعايير النزاهة.
- ▶ الثالثة : اعلان النتائج واعداد تقرير التوصيات التحسينية لسد الثغرات.
- ▶ استهدف مؤشر النزاهة الوطني (100) جهة حكومية.
- ▶ اطلقت الهيئة قافلة النزاهة بتاريخ (30/11/2022)
- ▶ عقدت الهيئة لقاءات مع الادارات العامة المستهدفة (100) بهدف تسهيل مهمة الفريق من اجل تعبئة الاسبتانة.
- ▶ 100 جهة هي (26 وزارة/ 43 مؤسسة عامة/ 10 جامعات حكومية/ 8 مستشفيات /13 بلدية).

شكراً لكم جميعاً للمشاركة والتفاعل
وحسن الاستماع